تقدير حالة

مَن دفَع الثمن؟
قراءة أوّليّة في ملامح متّهَمي هبّة الكرامة (أيّار 2021): الخلفيّة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة

خالد عنبتاوي و حبيب مخّول

كانون الثاني 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

تقدير حالة

قراءة أوّليّة في ملامح متّهَمي هبّة الكرامة (أيّار 2021):
الخلفيّة الاجتماعيّة–الاقتصاديّة

كانون الثاني 2026

خالد عنبتاوي

باحث في مدى الكرمل، حاصل على الدكتوراة في السوسيولوجيا والأنثروپولوجيا
من معهد جنيف للدراسات العليا

حبيب مخّول

مساعد بحث في مدى الكرمل، حاصل على الماجستير في السياسة العامة
من جامعة يورك، بريطانيا

العنوان: شارع هميچنيم، 90 حيفا
البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

أُنتج هذا الإصدار بمساهمة من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتمويل الوزارة الفدراليّة الألمانيّة للتعاون الاقتصاديّ والتنمية. يمكن استخدام محتوى المنشور أو جـزء منه مع ذكر المصدر فقط.

لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ وهو من مسؤوليّة (مدى الكرمل) فقط.

This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.

The content of the publication is the sole responsibility (Mada al-Carmel) and does not necessarily reflect a position of RLS.

ملخَّص

يتناول هذا التقرير الذي أُعِدّ بصيغة "تقدير حالة" ويبتغي رصْدَ الخلفيّة الاجتماعيّة–الاقتصاديّة لشريحة المتّهَمين في أحداث هبّة أيّار 2021، المعروفة بـِ "هبّة الكرامة"، والتي انطلقت شرارتها من الشيخ جرّاح والقدس وامتدّت إلى بلدات الداخل الفلسطينيّ. ورغم أنّ الهبّة حظيت باهتمام واسع من حيث أبعادها السياسيّة والوطنيّة، فإنّ أبعادها الاجتماعيّة–المادّيّة ظلّت في الهامش بحثيًّا وإعلاميًّا وسياسيًّا. انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا التقرير إلى المراكمة على الدراسة التي أصدرها مركز مدى الكرمل حول الهبّة[1] قبل نحو عام ونصف العام، من خلال مسح واستقراء اجتماعيّ–اقتصاديّ للفئة التي دُفِعت إلى واجهة الصدام والملاحَقة القضائيّة، أي المتّهَمين الذين قُدِّمت ضدّهم لوائح اتّهام.

يعتمد التقرير على مَصادر أوّليّة وثانويّة، ويقوم بتحليل قاعدة بيانات مكوَّنة من أكثر من 200 ملفّ اتّهام، جُمِعت عبْر مَصادر متاحة للجمهور أو مقابَلات مع محامين ومؤسَّسات حقوقيّة. وتُظهِر النتائج أنّ الغالبيّة العظمى من عيّنة المتّهَمين ينتمون إلى فئات اجتماعيّة واقتصاديّة مستضعَفة، وأنّ نسبة كبيرة منهم من الشباب الذين دون سنّ الثلاثين، وعلى وجه الخصوص في منطقتَي النقب وَ "المدن المختلطة" حيث تركّزت المواجهات. كذلك تُبيِّن النتائج أنّ الدولة لجأت إلى سياسة قمعيّة–انتقاميّة عبْر تشديد التهم وتأطيرها ضمن خلفيّات "قوميّة" وَ "إرهابيّة"، وتفعيل أدوات استثنائيّة مثل "قانون مكافحة الإرهاب" والمحاكَمات المشدَّدة، بما يهدف إلى معاقبة هذه الشريحة وضرب فاعليّتها السياسيّة–الاجتماعيّة مستقبَلًا.

يسعى التقرير إلى تشكيل رؤية عامّة أولى تدفع الباحثين إلى الإسهام في تعميق فَهْمنا للهبّة، من خلال تسليط الضوء على البنْية الاجتماعيّة للفاعلين فيها، كما يدعو إلى إجراء المزيد من الدراسات الكمّيّة والنوعيّة حول المتّهَمين، بما يساعد في تجاوز محدوديّاته المنهجيّة المستخدَمة هنا، ويمكّن من تحليل أعمق لديناميّات الحراك الشعبيّ الفلسطينيّ في الداخل وعلاقته بالسياسات الاستعماريّة والنيوليبراليّة الإسرائيليّة.

القسم الأول

مقدّمة| الهبّة ومجرياتها

لا يزال حدث هبّة أيّار 2021، التي اندلعت شرارتها في الشيخ جرّاح والقدس خلال شهر رمضان، يستفزّ البحث لِما شكّله هذا الحدث من محطّة تأسيسيّة وهامّة على الصعيد الوطنيّ العامّ، وعلى صعيد علاقة الفلسطينيّين في إسرائيل بالمؤسَّسة الصهيونيّة. كان ذلك منطلَقًا لمركز مدى الكرمل، قبل نحو عامَيْن، في إعداده دراسة حول الهبّة حملت العنوان "هبّة في حالة عتبة"،[2] خاصّةً أنّ كثيرًا من المحاكَمات لا تزال تجري حتّى اليوم. لقد برزت في هبّة الكرامة هيمنةُ الفئات المستضعَفة ضمن شريحة المتّهَمين فيها؛ أي أولئك الذين قُدّمت ضدّهم لوائح اتّهام. وقد خلصت الدراسة السابقة التي أجراها مركز مدى الكرمل حول الهبّة إلى أنّها عبّرت عن تحوُّلات عدّة تجلّت في جغرافيّتها، وخطابها، وأنماط التنظيم فيها، وفي حضور الجماعات الاستيطانيّة الجديدة (خاصّة الأنوية التوراتيّة) وتأثيرهم عليها، وكذلك في طبيعة الفئة التي انخرطت فيها ودَفعت ثمن التعبئة (أي من خلال الأحكام العالية أو من خلال نوعيّة التهم الموجَّهة). لم تكن هذه التحوُّلات وليدة المصادفة، بل شكّلت نقطة تقاطع لصيروراتٍ

1. عنبتاوي، خالد. (2024). **هبّة في حالة عتبة: هبّة الكرامة (أيّار 2021) والفعل الانتفاضيّ- الشعبيّ لدى فلسطينيّي 1948 - مقارَبة سوسيولوجيّة**. حيفا: مدى الكرمل.

2. المرجع السابق.

وتوجُّهاتٍ في السياسة الإسرائيليّة اتّسمت بإبراز البُعدَيْن الاستعماريّ–الاستيطانيّ من جهة، والنيوليبراليّ من جهة أخرى. وقد ولّدت جدليّةُ الضبط السياسيّ والاحتواء الاقتصاديّ، خلال العَقْدَيْن الأخيرَيْن، واقعًا جديدًا في علاقة الدولة بالفلسطينيّين في الداخل.[3]

شرارة الأحداث الأولى للهبّة وصداميّتها

شكّلت أحداثُ الشيخ جرّاح واقتحامات المسجد الأقصى والتضييقات على المقدسيّين -ولا سيّما قمع التجمُّعات في باب العمود خلال الأيّام الأولى من رمضان عام 2021 - الشرارةَ الأولى لاندلاع هبّة الكرامة في الداخل الفلسطينيّ.[4] وشكّل شهرا نيسان وأيّار 2021 لحظةً مكثّفةً من الأحداث الاحتجاجيّة الصداميّة مع المؤسّسة والشرطة الإسرائيليّة، بدءًا بالمظاهرات الرافضة لمشروع استيطانيّ يرمي إلى اقتلاع وتهجير عائلات فلسطينيّة في حيّ الشيخ جرّاح، مرورًا باشتباكات وصدامات شبه يوميّة في المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة في القدس خلال شهر رمضان من العام نفسه. وفي الأسبوع الأوّل من أيّار، اتّخذت الأحداث طابعًا صداميًّا متواصلًا، واتّسعت منذ 10 أيّار 2021، بعد تعطيل مسيرة الأعلام[5] وبدء العدوان على غزّة، وهو ما أعقبه اندلاع موجة واسعة من التظاهرات في مدن الداخل. وفي اللدّ على وجه التحديد، أدّى استشهاد الشاب موسى حسّونة برصاص مستوطن إلى نقطة تحوُّل فجّرت هبّة شاملة امتدّت إلى كلّ البلدات الفلسطينيّة داخل الخطّ الأخضر.

استمرّت الهبّة نحو أسبوع (10- 18 أيّار 2021)، وشارك فيها آلاف من أبناء الداخل في معظم البلدات والمدن. وكانت "المدن المختلطة" والنقب أكثر النقاط التي تكثّفت فيها الاشتباكات والمواجَهات، حيث جرت مواجَهات عنيفة ضدّ اعتداءات مستوطنين -من "النواة التوراتيّة" أو من خارج البلدات- حاولوا اقتحام أحياء عربيّة.[6] **كذلك أعلنت لجنة المتابعة العليا في 18 من أيّار إضرابًا عامًّا تحت شعار "إضراب الكرامة"، وسُجِّل التزامٌ وطنيّ وشعبيّ واسع وغير مسبوق خلال العَقدَيْن الأخيرَيْن**. اعتبرت أجهزة أمنيّة إسرائيليّة الهبّة غير مسبوقة في حجمها وطبيعتها مقارنة بعام 2000.[7]

لجأت المؤسّسة الإسرائيليّة إلى تجريم الحدث وقمعه بوسائل متعدّدة، ولم يقدَّم للمحاكمة قتَلة الشهيد حسّونة (من اللدّ)، كما استشهد لاحقًا الشابّ محمّد كيوان من أمّ الفحم برصاص قوّات الشرطة دون تقديم أحد للمحاكمة.[8] وشهدت الهبّة حمْلة اعتقالات وترهيب واسعة تحت مسمّى "عمليّة قانون ونظام" طالت أكثر من ألفَيْ معتقَل في الداخل والقدس، قُدِّم أكثر من 540 منهم للمحاكمة.[9] وجرى توسيع استخدام الاعتقال الإداريّ والاحترازيّ ضدّ فلسطينيّين في الداخل، وهو إجراء نادر في هذا الشأن.[10] كذلك فُرِضت إجراءات قمعيّة غير مسبوقة على

3. المرجع السابق.

4. عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص. 97.

5. مسيرة سنويّة تنظّمها أوساط فاشيّة ويمينيّة في ذكرى احتلال القدس. للاستزادة ينظر: الجزيرة. (2025، 5 أيّار). مسيرة الأعلام.. "رقصة" أطلقها حاخام عام 1968 وأججها اليمين الإسرائيلي. الجزيرة.

6. زيف، أورن. (2021، 13 أيّار). مستوطنون مسلّحون تجوّلوا في اللدّ على مدار ساعات والشرطة لم تتدخّل. سيحاه مكوميت. [بالعبريّة]؛ عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص. 98.

7. المرجع السابق؛ مكتب مراقب الدولة ووكيل شكاوى الجمهور. (2022). تقرير رقابة خاصّ حول المدن المختلطة 2022: جهاز الشرطة وفرض القانون في المدن المختلطة خلال أحداث "حارس الأسوار- معركة سيف القدس". مكتب مراقب الدولة ووكيل شكاوى الجمهور. ص. 17. [بالعبريّة]؛ المرجع السابق، ص. 59، 60، 89، 92؛ عدالة. (2023). عامان على هبّة الكرامة: سياسات القمع والفصل العنصريّ. عدالة. ص. 10 .

8. وزارة الأمن القوميّ. (2021، 03 حزيران). تلخيص عمليّة "قانون ونظام" لشرطة إسرائيل. وزارة الأمن القوميّ. [بالعبريّة]

9. عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص.ص. 102- 103.

10. المرجع السابق، ص. 103؛ زهر، سوسن. (2022، أيّار). الاعتقالات الإداريّة كنوع من أنواع العقاب الجماعيّ ضدّ المواطنين العرب داخل الخطّ الأخضر. مدى الكرمل.

بعض المدن، خاصة اللدّ، حيث أُعلِنت حالة طوارئ مدنيّة لمدّة 48 ساعة وفرض حظر التجوّل.[11] ووثّقت تقارير فلسطينيّة ممارسات تعذيب في مراكز التحقيق.[12] إلى جانب هذا، تعرّض عشرات العمّال من أبناء الداخل لعمليّات ملاحَقة أو تهديد بالفصل أو فصل فعليّ من أعمالهم بسبب مشاركتهم أو محاولتهم المشاركة في إضراب الكرامة.[13] وقد وثّق مركز "عدالة" عشرات المنشورات الصادرة عن مجموعات يمينيّة متطرّفة في الفترة الواقعة بين 11 وَ17 أيّار 2021، تضمّنت دعوات صريحة للاعتداء على المواطنين العرب ومهاجمتهم.[14] لم تقتصر محاولات قمع الهبّة على عنف الشرطة والمخابرات، بل تعدّتها إلى اعتداءات مجموعات المستوطنين المتطرّفين، ولا سيّما تلك التابعة لِـ"النواة التوراتيّة" التي في المدن المختلطة -وخصوصًا اللدّ- منذ ما بعد تنفيذ خطّة الانفصال الأحاديّ عن غزّة عام 2005.[15] بالتالي، شكّل الاشتباك مع مجموعات النواة التوراتيّة والمستوطنين ثيمة مركزيّة وتحوُّلًا لافتًا في هذه الهبّة، إذ لم يكن الصدام محصورًا مع قوّات الشرطة والأمن كما في محطّات سابقة.[16]

قُصارى القول أنّ هبّة الكرامة، التي شارك فيها آلاف الشباب في الداخل رغم القمع البوليسيّ، شكّلت محطّة مفصليّة في شكل العلاقة بين الفلسطينيّين في إسرائيل والمؤسّسة الإسرائيليّة، وأعادت طرح سؤال الهُويّة الفلسطينيّة في الداخل وعلاقتهم بالمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ العامّ. ورغم أنّها أتت مراكَمةً على محطّات وهبّات وطنيّة سابقة مثل احتجاجات براڤر وهبّة القدس والأقصى عام 2000، بما يعكس مسارًا من الاستمراريّة والمراكَمة، فإنّها حملت سِمات جديدة لافتة في أنماطها وحدّة تعبيرها.[17] وكانت من السِّمات البارزة الشريحةُ التي شاركت في الهبّة، ولا سيّما خلال لحظاتها الصداميّة. فمن جهة، يمكن رصد تنوُّع واضح في الشرائح الاجتماعيّة والجغرافيّة والدينيّة، بما في ذلك مشارَكة شرائح من الطبقات الوسطى، وقد تعرّض بعض أفرادها للفصل من العمل أو التهديد بذلك بعد مشاركتهم في الإضراب. ومن جهة أخرى، تكشف القراءة الدقيقة لملفّات الاتّهام عن أنّ الشريحة التي دُفِعت إلى مقدّمة المواجَهة وتحمّلت الأثمان الشخصيّة الأثقل -خاصّة في المدن المختلطة والنقب- تنتمي في معظمها إلى فئات اجتماعيّة واقتصاديّة مستضعَفة.

هذا التقرير

من هذا المنظور، تبرز الحاجة إلى دراسات تستقرئ الأبعاد الاجتماعيّة–المادّيّة للهبّة، لِما تحمله من قيمة تحليليّة في فَهْم الحدث نفسه من جهة، وفَهْم الفعل السياسيّ الجماعيّ والاحتجاجيّ في الداخل الفلسطينيّ من جهة أخرى. وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا التقرير إلى استكمال ما تراكَمَ من دراسات سابقة حول الهبّة، عبْر التركيز على شريحة المتّهَمين فيها، وتقديم رصد اجتماعيّ–اقتصاديّ لخلفيّاتهم يمهّد لدراسات إمپريقيّة لاحقة، وخاصّة أنّ معظم الدراسات كانت قد تناولت البعد السياسيّ للهبّة بمعزل عن أبعاد أخرى ارتبطت بالهبّات، كبُعدها المادّيّ الاجتماعيّ، وأقلّ تركيزًا على المتّهَمين أنفسهم. ولا شكّ أنّ هذه الأبعاد جميعها (أي السياسيّة والاجتماعيّة

11. عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص. 103؛ سنيور، إلي. (2021، 21 أيّار). التجهيز لاشتباكات في اللدّ: جرى إعلان حظر تجوال من الساعة 20:00، أكثر من 20 اعتُقِلوا. واينت. [بالعبريّة]

12. عدالة. مرجع رقم 9. ص.ص. 11 - 14. يُنظر على سبيل المثال: آسي حوراني، من عكّا، في مقابلة خاصّة مع "عرب 48"، ضمن: مريح، إيناس. (2023، 14 آب). معتقلو هبّة الكرامة: ظروف اعتقال قاسية لانتزاع اعترافات باطلة. عرب 48؛ شهادة عائلة محمّد أبو رومي: مريح، إيناس. (2021، 16 آب). اعتقلوه في زنزانة وأبلغوه أنّ أمّه ماتت؛ أبو رومي: أبناؤنا ضحايا الأمن والإهمال. عرب 48.

13. عرب 48. (2021، 25 أيّار). على خلفيّة الأحداث السياسيّة: فصْل من العمل ومضايقات واسعة تتعرّض لها العاملات والعمّال العرب. عرب 48؛ عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص. 133.

14. يُنظر -على سبيل المثال-: عدالة. (2021، 19 أيّار). رسالة مستعجلة إلى المستشار القضائيّ للحكومة والنائب العامّ. عدالة.

15. أمارة، أحمد. (2025). **استِدارَة "المستَوطَنة" مِن تِلال الضفّة إلى مدن الساحل: حالة "الأنوية التوراتيّة"**. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة- مدار؛ عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص. 112؛ زيف، أورن. مرجع رقم 6.

16. المرجع السابق.

17. المرجع السابق.

والاقتصاديّة) مترابطة ومتقاطعة، وأنّ تسليط الضوء على بُعد الهبّة الاجتماعيّ-الاقتصاديّ لا يعني قراءة الهبّة من هذه الزاوية حصريًّا، ولا يعني أنّ منطلَق الهبّة كان مطلبيًّا-مدنيًّا؛ فالتقرير ينطلق من رؤية تقاطعيّة ترى الأبعاد مشتبكة غير منفصلة بحيث تَقرأ البعد المادّيّ في السيطرة الاستعماريّة وكذلك يفهم هذه الأبعاد كجزء من السؤال الاستعماريّ-الاستيطانيّ الأشمل.

استطراد حول المنهجيّة

أُعِدّ هذا التقرير بصيغة "تقدير حالة" لدراسة الخلفيّة الاجتماعيّة–الاقتصاديّة لمُتّهَمي هبّة الكرامة، ولا يسعى إلى تأطير معرفيّ أو إسهام وتعميم نظريّ-أكاديميّ بقَدْر ما يهدف إلى رصد ملامح أوّليّة تستقرئ شريحة المتّهَمين في الهبّة تمهيدًا لدراسات أكاديميّة لاحقة. ويستند الرصد فيه إلى مَصادر أوّليّة وثانويّة على النحو الآتي: تعتمد المصادر الأوّليّة على تحليل معطَيات كمّيّة مأخوذة من قاعدة بيانات تضمّ ملفّات المتّهَمين في الهبّة، جُمِعت خصّيصًا لأغراض هذا التقرير. وقد جرى بناء القاعدة من خلال مراجعة الأحكام المتاحة للجمهور، وتواصل مباشر ولقاءات مع المحامين، ومركز "عدالة"، وعدد من الناشطين، ابتغاءَ جمع معطيات سوسيو_ديمچرافيّة من كلّ ملفّ، تشمل التالي: الجغرافيا؛ الفئة العمْريّة؛ نوعيّة التهَم والأحكام؛ الوضع العائليّ والاجتماعيّ؛ الخلفيّة الاقتصاديّة. كذلك يستند التقرير إلى بيانات أوّليّة جمَعَها الباحثان أثناء إعداد دراسة موسّعة نُشِرت سابقًا عن مدى الكرمل حملت العنوان **هبّة في حالة عتبة**. أمّا المصادر الثانويّة، فتتضمّن دراسات وتقارير نُشِرت في السياق نفسه، من بينها: دراسة **هبّة في حالة عتبة**، وتقارير مركز "عدالة"، وتقرير مراقب الدولة، وتقرير النيابة العامّة الإسرائيليّة.

وقد واجه إعداد التقرير عدّة عوائق وتحدّيات منهجيّة، أبرزها صعوبة الوصول إلى معلومات اجتماعيّة–اقتصاديّة دقيقة عن أحوال المتّهَمين وعائلاتهم، وذلك نظرًا لحسّاسيّة هذه المعطَيات ووجوب الحفاظ على خصوصيّتها، إضافة إلى عدد المتّهَمين الواسع ومحدوديّة القدرة على التعاون مع العائلات في ظلّ استمرار الإجراءات القانونيّة والملاحَقة والرقابة والتضييقات التي يتعرّض لها أبناؤها، وهو ما يفرض تحدّيات في بناء الثقة. من بين 424 ملفًّا (أو أسماء متّهَمين مرتبطين بملفّات)، لم يكن ممكنًا الوصول إلى معلومات وافية وشاملة عن جميعهم. وعلى ذلك، فقد تفاوت مستوى التغطية والشموليّة من ملفّ إلى آخر، ومن محور إلى آخر. وفي هذا السياق، تمكّنّا من جمع معلومات ديمچرافيّة–عمْريّة–جغرافيّة عمّا يقارب 250 ملفًّا من أصل 424، بينما اقتصرت المعطَيات الأكثر حسّاسيّةً (كالوضع الاقتصاديّ- على سبيل المثال) على نحو 100 ملفّ فقط.

ورغم هذه التحدّيات، نرى أنّ هذا التقرير، بالاستناد إلى العيّنة المُتاحة، يُقدِّم مؤشّرًا أوّليًّا مفيدًا لفَهْم الخلفيّات الاجتماعيّة–الاقتصاديّة لمتّهَمي الهبّة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى المراكَمة على نتائجه، عبْر إعداد دراسات أكاديميّة أعمق وأكثر شمولًا من حيث حجم العيّنة، وبالاعتماد كذلك على مقارَبات نوعيّة–ظاهراتيّة–تفسيريّة تُعنى بأصوات المتّهَمين وعائلاتهم، وتفسير تجاربهم وتصوُّراتهم في سياقها الاجتماعيّ–السياسيّ الأوسع. في القسم التالي، سنعرض أبرز السِّمات التي تشكّل ملامح هؤلاء المشتبكين، وعلى وجه التحديد مَن قُدِّموا إلى المحاكمة بعد توجيه لوائح اتّهام ضدّهم على خلفيّة مشارَكتهم في أحداث الهبّة.

القسم الثاني

تحليل مَسْحيّ لشريحة المتّهَمين في الهبّة

يعتمد التحليل في هذا القسم على معلومات جُمِعت من عدّة مَصادر، أهمّها قاعدة البيانات التي أعدّها مركز مدى الكرمل خصّيصًا لهذا التقرير، إضافة إلى معطيات وتقارير صادرة عن جهات رسميّة: "النيابة العامّة الإسرائيليّة" وَ "مركز عدالة" وَ "مراقب الدولة"، استنادًا إلى بيانات رسميّة للشرطة الإسرائيليّة. وتشير غالبيّة المعلومات إلى شريحة المتّهَمين الذين قُدِّمت ضدّهم لوائح اتّهام، لا إلى جميع من جرى اعتقالهم خلال الهبّة. ويقدّم كذلك تقسيمًا لهذه المعطيات وَفقًا لخمسة مَحاور رئيسيّة متداخلة: 1- طبيعة التهم وخطورتها؛ 2- التوزيعة الجغرافيّة للمتّهَمين ومواقع الاشتباك؛ 3- الخلفيّة العمْريّة ودَوْر جيل الشباب؛ 4- الخلفيّة الاجتماعيّة–الاقتصاديّة وموقع الشرائح المهمَّشة في الصدام؛ 5 -الخلفيّة الجنائيّة المزعومة لشريحة المتّهَمين. يهدف هذا التقسيم إلى إبراز ملامح الهبّة من حيث البعد الاجتماعيّ-الاقتصاديّ-المادّيّ، وتوضيح ما يمكن أن تكشفه المعطيات الأوّليّة من مؤشّرات على التحوُّلات التي يشهدها الفعل الشعبيّ في الداخل.

1. الرصد القضائيّ: خطورة التهم والملفّات وأحكام انتقاميّة

أُعتُقِل خلال الهبّة وعلى خلفيّتها ما بين 2,142 وَ 3,200 معتقَل ومتظاهر من مناطق الداخل الفلسطينيّ والقدس.[18] وَفقًا لتقرير "مراقب الدولة" لعام 2022، اعتُقِل 3,200 متظاهر 92.5% منهم عرب، وقُدّمت لوائح اتّهام ضدّ 574 متّهَمًا.[19] أمّا وَفقًا لمعطيات النيابة العامّة الإسرائيليّة، فقد قُدِّمت (حتّى أيّار 2023) 397 لائحة اتّهام ضدّ 616 متّهَمًا، من بينهم 545 عربيًّا (88.4%).[20] وأمّا بحسب معالجة البيانات التي أجريناها وما تمكّنّا من توثيقها، فإنّ هناك 424 متّهَمًا عربيًّا من فلسطينيّي الداخل يحاكَمون على خلفيّة مشارَكتهم في هبّة الكرامة (العدد يشير إلى ما هو معروف حتّى منتصف العام 2025)، أي ما نسبته 68.8% من مجموع المتّهَمين (عربًا ويهودًا).[21]

18. التبايُن في الأرقام يُعْزى إلى وجود تبايُن في مصدرَيْن رسميَّيْن: تقريرِ "مراقب الدولة" في تمّوز 2022 الذي يتحدّث عن 3,200 معتقل، وتقريرِ الشرطة الرسميّ في حزيران 2021 الذي يتحدّث عن 2,142 معتقلًا.

19. مكتب مراقب الدولة ووكيل شكاوى الجمهور. مرجع رقم 7.

20. وزارة الأمن القوميّ. مرجع رقم 10.

21. هذا الرقْم محتسَب بعد إزالةِ عدد الملفّات التي قُدّمت ضدّ عرب في لواء القدس، والإبقاءِ فقط على عدد المتّهَمين الذين يحاكَمون في ألوية في مناطق الـ48. تفترض هذه المعالجة أنّ ثمّة توازنًا بين عددِ المواطنين من شرقيّ القدس الذين يحاكَمون في محاكم لوائيّة في الداخل، وعددِ مواطني الـ48 الذين يحاكَمون في لواء القدس.

الشكل (1)
نسبة المتّهمين العرب من بين كلّ المتّهمين

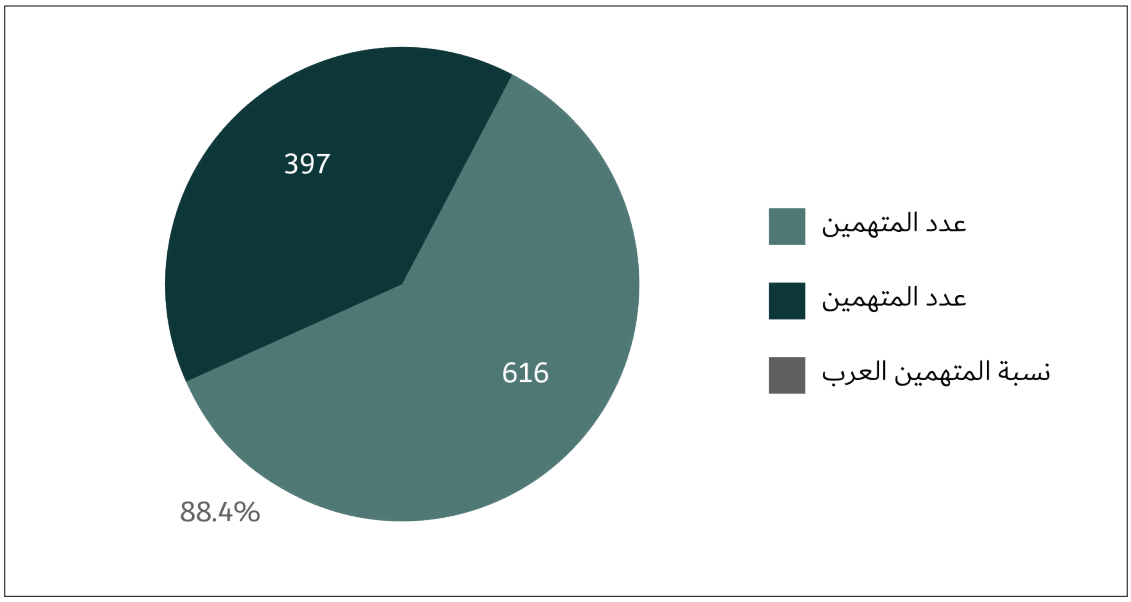

برز خلال محاكَمات شباب الهبّة تصعيد في تصنيف الملفّات وخطورة التهم المنسوبة للمتّهَمين، إذ جرى تأطير معظمها ضمن بند "خلفيّة قوميّة" وَ/أو "إرهابيّة" وَ/أو "عنصريّة"، وهي توصيفات تتيح تشديد العقوبات تلقائيًّا عند الإدانة. علاوة على هذا، احتوت معظم لوائح الاتّهام على مقدّمة موحّدة تربط التهم بسياق الحرب على غزّة عام 2021، وجاء فيها -على سبيل المثال-: "أحداث لائحة الاتّهام التالية حدثت في ليلة 12 شهر ايار 2021، في ظل حملة عسكرية بين دولة إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، والتي تمت تسميتها بـ "حارس الأسوار". خلال الساعات والأيام التي سبقت هذه الأحداث، كان المدنيون في الدولة تحت وطأة هجوم بمئات الصواريخ. في الوقت ذاته، هبّت موجة عنف في جميع ارجاء البلاد على خلفية قومية – عنصرية، والتي تخللها الاعتداء على قوات الشرطة والأمن، وأيضا على مواطنين عرب ويهود".[22]

كان الهدف من هذه الديباجة تصنيف الملفّات كقضايا أمنيّة لا سياسيّة، على نحوٍ يمكّن من ربطها بقانون "مكافحة الإرهاب" (2016)[23] الذي استُخدم استخدامًا واسع وغير مسبوق في سياق فلسطينيّي الداخل، ما يتيح فرض عقوبات مضاعفة في حال الإدانة. تناغمت هذه السياسة مع حملة تحريض رسميّة قادها مسؤولون إسرائيليّون مشدّدين على ضرورة "ردع" وَ "معاقبة" المشاركين في الهبّة.[24] وقد أصدرت النيابة العامّة تعليمات إجرائيّة خاصّة بملفّات الهبّة شدّدت فيها على التعامل مع التهم بصرامة.[25] ووَفقًا لمعطياتها، 36% من مجموع الملفّات صُنِّفت أنّها على خلفيّة قوميّة، وَ 17% نُسِب إليها دافع إرهابيّ، وَ 17.4% دافع إرهابيّ وعنصريّ معًا (يُنظر الشكل 2).

22. م.ج (ملفّ جنائيّ) 46690-05-21، مقتبَس لدى: عدالة. مرجع رقم 9. ص. 25.
23. نفو. (2025، 27 تشرين الثاني). قانون مكافحة الإرهاب 2016. نفو. [بالعبريّة]
24. ليس، يهونتان. (2021، 12 أيّار). نتنياهو: أعمال الشغب في المدن المختلطة تُذكّر بمشاهد من ماضي شعبنا. هآرتس. [بالعبريّة]
25. النيابة العامّة الإسرائيليّة. (2022، 19 أيّار). تلخيص عمل النيابة العامّة خلال أحداث "حارس الأسوار". النيابة العامّة الإسرائيليّة. [بالعبريّة]

الشكل (2)
ملفّات بتصنيف دوافع "إرهابيّة أو عنصريّة أو قومجيّة"

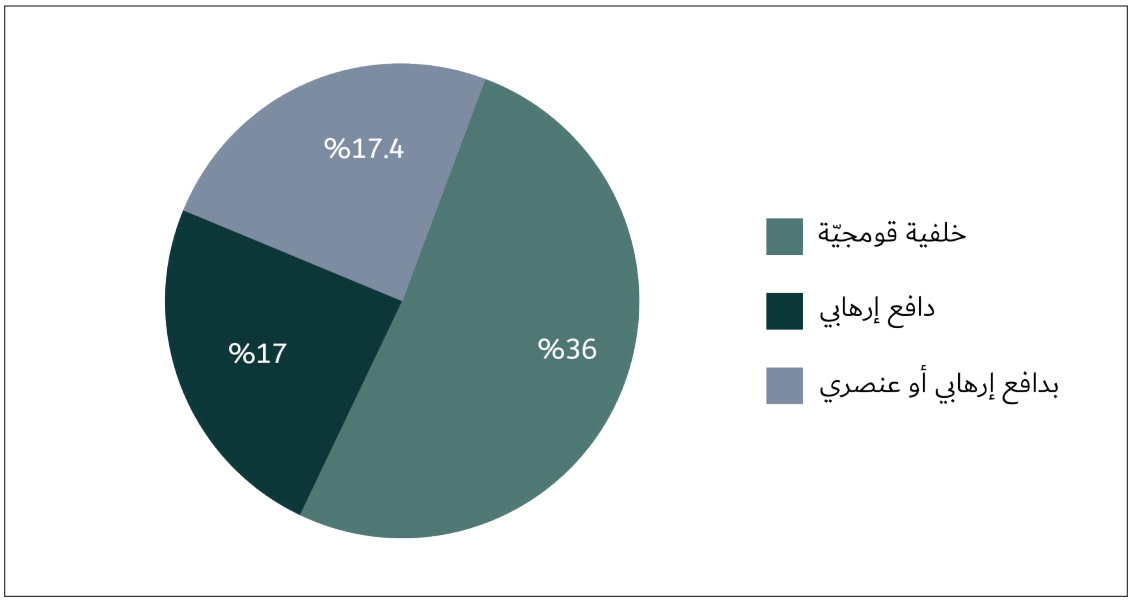

أمّا مسح التهم التي وُجّهت إلى مَن اعتُقِلوا (أي ملفّات المعتقَلين في العموم لا بالضرورة مَن قُدِّمت ضدّه لائحة اتّهام)، فقد أظهر خطورة عالية في طبيعة الملفّات: 47% منها تهم خطيرة، و16% تهم خطيرة جدًّا (استنادًا إلى تصنيف القانون الإسرائيليّ وعدد سنوات السَّجن المحتمَلة). وتوزّعت التهم كما يلي: 32% اعتداء جماعيّ (لينش)؛ 26% إطلاق زجاجات حارقة؛ 11% إطلاق نار؛ 16% رشق حجارة.[26]

في هذا التقرير، تَمكّنّا من الوصول إلى تفاصيل قانونيّة دقيقة حول التهَم الموجَّهة في 106 ملفّات اتّهام (قُدِّمت إلى المحاكَمة فعليًّا) من بين الـ424 التي جمعناها، من بينها 68 من لواء الجنوب (النقب). وتشير هذه المعطَيات (بناءً على 106 ملفّات) إلى أنّ 83% من هذه الملفّات تضمّنت تهمة "أعمال شغب"، و50% تضمّنت "رشق حجارة"، و35% تضمّنت تهمًا مصنَّفة على أنّها "إرهاب"، فيما نُسِب إلى 47.1% "اعتداء على خلفيّة عنصريّة أو قوميّة"، وإلى 25% نُسِبت تهمة "تعطيل عمل شرطيّ"، وإلى 20% "حرق"، وإلى 19% "اعتداء على شرطيّ"، وإلى 14.7% "حيازة سلاح"، وإلى 14.7% "إشعال إطارات"،[27] الأمر الذي يعكس بوضوح مستوى التصعيد في خطورة التهم المؤطَّرة ضمن بنود عقابيّة استثنائيّة. كذلك قرابة نصف الملفّات شملت تهمًا نُسِبت إلى "خلفيّة عنصريّة" وَ/أو "خلفيّة قوميّة"، وكلتاهما مؤشّر واضح على خطورة وطبيعة البنود التي وُجّهت ضدّ المتّهَمين في الأحداث.

2. الخلفيّة الجغرافيّة | المدن المختلطة مسرحًا مكثّفًا للأحداث

سجّلت "المدن المختلطة" (اللدّ وعكّا وحيفا على وجه الخصوص)، إضافة إلى النقب، أشدّ نقاط الاشتباك كثافةً واتّساعًا. نعتمد في تحليل ذلك على ثلاثة مؤشّرات: نسبة المعتقَلين، ونسبة المتّهَمين (وَفْق معطيات النيابة)، وعدد المتّهَمين بحسب الأولويّة وَفقًا لمعطيات التقرير الحاليّ. ويكشف تحليل جغرافيّة حملة الاعتقالات أنّ نسبة الاعتقالات في هذه المدن بلغت نحو 44% من مجْمَل المعتقَلين في البلدات العربيّة التي شهدت أكثر

26. جاء تحليل الباحثين وَفقًا لتقرير "عدالة". مرجع رقم 9. ص. 23.
27. مجموع النسبة يتجاوز الـ100%؛ وذلك أنّ الملفّ الواحد نفسه قد يشمل أكثر من تهمة واحدة.

من عشرة اعتقالات (انظر الشكل 3)، رغم أنّ نسبة الفلسطينيّين المقيمين فيها لا تتجاوز 12% من مجموع الفلسطينيّين في الداخل.[28]

الشكل (3)
توزيعة المعتقَلين العرب (في البلدات التي اعتُقِل فيها 10 معتقَلين فما فوق) ونسبتهم وَفقًا للمنطقة[29]

اللواء (وَفق تصنيف النيابة العامّة)	نسبة المتّهَمين العرب في اللواء من بين مجْمَل المتّهَمين (في كلّ البلدات التي اعتُقِل فيها 10 معتقَلين فما فوق)
الجليل الأعلى والشاغور	%8.9
الجليل الأسفل	%11.8
الناصرة وجبل سيخ والمرج	%9.8
المثلّث	%10.7
المدن "المختلطة" (يشمل حيفا)	%43.7
النقب	%14.7
إجماليّ	**%100**

في سياق مقارب، يُظهِر تحليل مسْحيّ لمعطَيات النيابة العامّة ولوائح الاتّهام (616 متّهَمًا) أنّ 51.5% منها فُدِّمت في لواءَي الجنوب والمركز وتل أبيب، وتشمل النقب واللدّ والرملة ويافا. وتشير معطَيات النيابة أيضًا إلى التحقيق خلال الهبّة في 108 ملفّات صُنّفت على أنّها "اعتداءات إرهابيّة" أو "ذات خلفيّة عنصريّة–قوميّة"، شكّلت "المدن المختلطة" 35% منها؛[30] وهو ما يعني أنّ هذه المدن لم تكن مسرحًا للهبّة من حيث حجم الأحداث فحسب، بل كذلك من حيث حدّة الصدام وطبيعته.

بِذا تؤكّد البيانات أنّ "المدن المختلطة" -أي المدن الفلسطينيّة التاريخيّة-، إلى جانب النقب، شكّلت طليعة الصدام في الهبّة. وقد فاقت نسبة المتّهَمين المنتمين لهذه المناطق نسبة سكّانها العرب من مجْمَل فلسطينيّي الداخل بفارق كبير. فعلى سبيل المثال، وَفقًا لمعطَيات وصل إليها التقرير الحاليّ، قُدِّم في اللدّ وعكّا ويافا وحدها 90 متّهَمًا إلى المحاكمة بتهم متّصلة بالهبّة (العدد يشير إلى ما هو معروف حتّى أيلول 2021)، أي ما نسبته بين 22% و25% من مجْمَل عدد المتّهمين الفلسطينيّين، رغم أنّ نسبة المواطنين العرب في هذه المدن لا تتجاوز 3.6% من مجْمَل فلسطينيّي الداخل.[31] أمّا وَفْق المسح الذي أجريناه بشأن 424 متّهَمًا، فقد بلغت نسبة متّهَمي النقب 32%، وهو ما يعزّز دلالة بروز حضور النقب والبلدات المختلطة في قلب المواجهة (يُنظَر الشكل 4).

28. خوري-صبّاغ، أريج. (2015). "الفلسطينيّون في المدن الفلسطينيّة في إسرائيل: واقع كولونياليّ استيطانيّ". لدى: روحانا، نديم؛ وخوري-صبّاغ، أريج (محرّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. حيفا**: مدى الكرمل. ص.ص. 247 - 263.

29. جاء تحليل الباحثين وَفقًا لتقرير عدالة. مرجع رقم 9. ص. 23.

30. النيابة العامّة الإسرائيليّة. مرجع رقم 28. ص.ص. 6 - 10.

31. المعطَيات من تحليل الباحث بناءً على معالَجته لمعطَيات تقرير مراقب الدولة. مرجع رقم 7. ينبع الرقْم التقريبيّ 22% - 25% من صعوبة تحديد نسبة وعدد المتّهَمين الفلسطينيّين سكّان شرقيّ القدس من بين مُجْمَل المتّهَمين؛ إذ إنّ جميع التقارير تشملهم داخل المعطَيات والإحصائيّات. وَفْقًا لمعطَيات مراقب الدولة، قُدِّم 137 متّهَمًا إلى محكمة القدس (حتّى أيلول 2021)، لكنّ هذا العدد قد يشمل بعض الفلسطينيّين في مناطق الـ1948 الذين -وَفْقًا لادّعاء الشرطة- جرى اعتقالهم في منطقة القدس.

الشكل (4)
المتّهَمون العرب- وَفقًا لِلواء المحاكَمة

اللواء	عدد المتّهَمين العرب	نسبة المتّهَمين في اللواء من بين مجْمَل المتّهَمين العرب
الشمال	68	%16
حيفا	122	%28.7
تل أبيب	38	%8.9
المركز	60	%14
الجنوب	136	%32
إجماليّ	**424**	**%100**

المصدر: الباحثان، وَفْقًا لمسح 424 ملفًّا ومتّهَمًا.

3. الخلفيّة العمْريّة | الشباب في مركز الهبّة

كان حضور فئة الشباب والشبيبة أحد أبرز ملامح هبّة الكرامة، ويبدو ذلك بجلاء في معدّل أعمار المتّهَمين. فوَفقًا لمسْح عيّنة من نحو 200 متّهَم (وصل إليها التقرير الحاليّ)، بلغت معدَّلات الأعمار 22 عامًا. ويُظهِر التحليل الجغرافيّ للفروق العمْريّة أنّ متوسّط الأعمار كان 24.5 من الأعوام في لواء الشمال، و21.5 في حيفا، و25.3 في تل أبيب–يافا، وَ24.7 في المركز، وَ20.3 في الجنوب (انظر الشكل 5). كذلك تكشف البيانات أنّ الغالبيّة الساحقة من المتّهَمين كانوا دون سنّ الثلاثين: 98.5% في النقب؛ 90.9% في لواء تل أبيب–يافا؛ 81.8% في لواء المركز؛ 93.2% في لواء حيفا؛ 82.8% في الشمال. ويبرز حضور الشباب في النقب بصورة خاصّة؛ إذ كان 41% من المتّهَمين دون سنّ العشرين، و26.9% بين 21 و24 عامًا، و8.9% بين 25 و29 عامًا، مقابل 2.5% فقط فوق الثلاثين، وهو ما يعني أنّ 67.7% منهم دون سنّ الخامسة والعشرين. وفي لواء تل أبيب–يافا، كان 63.3% دون 25 عامًا، وفي لواء المركز 40.9% دون 21 عامًا، بينما بلغ هؤلاء في لواء حيفا 86%، وفي لواء الشمال 55.1% من المتّهَمين.

الشكل (5)
معدّل أعمار المتّهَمين- وَفقًا للواء المحاكَمة

اللواء (وَفق تصنيف النيابة العامّة)	معدّل أعمار المتّهَمين
الشمال	24.5
حيفا	21.5
تل أبيب-يافا	25.3
المركز	24.7
الجنوب	20.3

المصدر: الباحثان، وَفقًا لمسح 200 ملفّ من ملفّات المتّهَمين.

4. الخلفيّة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة | الشرائح المهمَّشة اجتماعيًّا واقتصاديًّا في مقدّمة الصدام

تنوّعت الشرائح المجتمعيّة التي شاركت في هبّة أيّار 2021، سواء أكان ذاك في المظاهرات السابقة لها، أو خلال أيّامها المكثّفة (11 - 14 أيّار)، أو في الفعّاليّات التي تلتها مثل "إضراب الكرامة" في 18 أيّار وَ "أسبوع الاقتصاد الوطنيّ" في ما بين 6 وَ 12 حَزيران 2021. كذلك تنوّعت شرائح المعتقَلين. ومع ذلك، تُظهِر معطَيات مسْح ملفّات المتّهَمين (أي الذين قُدِّمت ضدّهم لوائح اتّهام) أنّ الفئة التي دفعت الثمن الأعلى -عبْر السَّجن والعقوبات الجنائيّة والأمنيّة- كانت من الشرائح الأكثر فقرًا وتهميشًا اجتماعيًّا–اقتصاديًّا، وغالبيّتها غير منتمية أو مؤطّرة حزبيًّا وتنظيميًّا.[32]

ونظرًا لصعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة بشأن وضع العائلات الاقتصاديّ–الاجتماعيّ، لأسباب تتعلّق بالخصوصيّة ومحدوديّة التعاون، يستند هذا التحليل إلى ما تمكَّنَ الباحثان من جَمْعه (70 إلى 100 ملفّ من أصل 424)، وهو ما يقدّم مؤشّرًا مهمًّا -وإن لم يكن مكتملًا- عن خلفيّةِ المتّهَمين وعائلاتهم الاقتصاديّةِ–الاجتماعيّةِ. ويرتكز التحليل على ثلاثة معايير أساسيّة: عدد أفراد الأسرة؛ تَلَقّي خدمات "الرفاه الاجتماعيّ"؛ متوسّط الدخل الشهريّ. تشير نتائج مسْح عيّنة من نحو 100 ملفّ إلى أنّ 69.5% من المتّهَمين عازبون، وَ 30.5% متزوّجون (انظر الشكل 6). كذلك يتلقّى نحو 64% من أُسَر المتّهَمين خدمة "رفاه اجتماعيّ" واحدة أو أكثر. ويلاحَظ أنّ 31% من المتّهَمين ينتمون إلى أُسَر أحاديّة الوالديّة (لوفاة أحد الوالدَيْن أو لانفصالهما).

أمّا متوسّط عدد أفراد الأسرة، فبلغ 5.3 أفراد وَفْق مسح 111 ملفًّا، مقابل 4.3 كمتوسّط عامّ في المجتمع العربيّ داخل الخطّ الأخضر.[33] وتبدو المؤشّرات أكثر حدّة في النقب؛ فوفقًا لمسْح 25 ملفًّا من هناك، كان متوسّط عدد أفراد أسْرة المتّهم نحو 7 أفراد، وهو ما يعكس ظروفًا اجتماعيّة–اقتصاديّة أكثر (انظر الشكل 6). وأمّا في ما يتّصل بمعدّل الدخل، فقد أظهر مسْح العيّنة أنّ متوسّط الدخل الصافي لأسْرة المتّهَم يبلغ نحو 5,800 شيكل، أي ما يعادل قرابة 50% فقط من متوسّط دخل الأسْرة العربيّة عامّة. ويلاحَظ على نحوٍ خاصّ في النقب أنّ المتّهَمين أنفسهم يشكّلون المعيل الأساسيّ للعائلة؛ إذ بيّن مسْح 24 ملفًّا من متّهَمي النقب أنّ 62.5% منهم كانوا المعيلين الرئيسيّين في أُسَرهم، مقابل 33% كان أحد الوالدَيْن هو المعيل، وَ 4% كان فيها أحد أفراد الأسْرة الآخرين هو المعيل.

الشكل (6)
وضعُ المتّهَمين الاجتماعيُّ/ العائليُّ- وَفْق لواء المحاكَمة

لواء المحاكمة	متزوّج	أعزب
الشمال	2	11
حيفا	3	17
المركز	9	7
تل أبيب	4	7
الجنوب	10	22
إجماليّ	**28**	**64**

المصْدر: الباحثان وَفق مسح لعيّنة نحو 100 ملفّ.

32. يُنظر: عنبتاوي، خالد. مرجع رقم 1. ص.ص. 126- 131.

33. دروكمان، يرون. (2024، 07 شباط). عائلاتٌ كثيرة الأطفال؟ هذا هو الفرق بين المتديّنين والعلمانيّين- والعرب | بيانات دائرة الإحصاء المركزيّة. واينت. [بالعبريّة]

5. خلفيّةُ المتّهَمين الجنائيّةُ المزعومةُ

من اللافت للانتباه أو الاهتمام أنّ المؤسَّسة الإسرائيليّة حاولت استغلال هذه المعطَيات لتؤلّب الرأي العامّ ضدّ شريحة المتّهَمين وتنزع عنهم الشرعيّة الاجتماعيّة، عبْر نشر تصريحات ومعطَيات مضلِّلة جرى التلاعب بها سياسيًّا؛ من بينها الادّعاء أنّ "زهاء 73% من المعتقَلين هم ذوو خلفيّة جنائيّة غير سياسيّة" (أي 1,569 معتقَلًا من أصل 2,163)،[34] دون توضيح ما إذا كانت هذه النسبة تخصّ جميع المعتقَلين أَم المعتقَلين العرب فقط. كذلك يُظهِر التدقيق أنّ هذا الرقْم يخلط بين من اعتُقِلوا فعلًا على خلفيّة مشارَكتهم في الهبّة، وآخَرين اعتُقِلوا تحت مظلّة الحملة ذاتها دون صلة مباشرة بأحداث الهبّة أو بالاحتجاجات الشعبيّة. في المقابل، يشير مسْحنا لعيّنة مكوَّنة من 133 ملفًّا من أصل 425 إلى أنّ نسبة ذوي السوابق الجنائيّة[35] بلغت 24.8% فقط (انظر الشكل 7). ورغم أنّ هذه العيّنة ما تزال محدودة ولا تُمكّننا من ادّعاء تمثيلٍ كاملٍ للمتّهَمين كافّة، تُثير الفجوةُ الواسعة بين هذه النسبة والادّعاءات الرسميّة الإسرائيليّة تساؤلاتٍ جِدّيّةً حول مدى صِدْقيّة الخطاب الرسميّ الذي قد يرى البعض أنّه وُظِّف ضمن حملة ممنهَجة لنزع الشرعيّة الاجتماعيّة والسياسيّة عن المتّهَمين، ولتقويض شبكات التضامن معهم.

الشكل (7)
ملفّات المتّهَمين- وَفق السوابق الجنائيّة

لواء محاكَمة	نعم	لا	نسبة المتّهَمين مع سوابق جنائيّة
الشمال	1	14	%6
حيفا	12	37	%24.4
المركز	7	7	%50
تل أبيب	4	9	%33
الجنوب	9	34	%20.9
إجماليّ	**33**	**101**	**%24.8**

المصْدر: الباحثان، بناءً على مسْح معمّق لعيّنة من 133 ملفًّا.

قُصارى القول أنّه رغم تنوُّع خلفيّات المشاركين في الهبّة عامّة اجتماعيًّا–اقتصاديًّا، تُظهِر المؤشّرات الأوّليّة أنّ الغالبيّة الساحقة من أفراد عيّنة المتّهَمين في الأحداث الصداميّة المباشرة مع قوّات الشرطة والأمن، وعلى وجه الخصوص في الفترة الواقعة بين 11 وَ15 أيّار 2021 (التي رصدها هذا التقرير)، كانوا من الشرائح المستضعَفة اقتصاديًّا واجتماعيًّا. ولا يعني ذلك أنّ هذه الشريحة كانت الوحيدة المشارِكة في الهبّة؛ فقد اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة أكثر من ألفَيْ ناشط من مختلِف الطبقات والشرائح الاجتماعيّة. كذلك برزت مشارَكة أبناء الطبقة الوسطى والمهنيّين في الفعّاليّات الوطنيّة الواسعة، مثل "إضراب الكرامة" في 18 أيّار 2021 وَ "أسبوع الاقتصاد الوطنيّ" في مطلع حزيران، وإنْ كان ذاك بأنماطِ مشارَكةٍ أقلَّ صداميّةً. وقد تَعرَّض كثيرون منهم -ولا سيّما العاملون في قِطاعات الثقافة والصحّة والتقنيّات والمراكز الاقتصاديّة الإسرائيليّة- لتهديدات وتدابير عقابيّة بلغت في عشرات الحالات حدَّ الفصل من العمل.

34. تقرير مراقب الدولة. مرجع رقم 7. ص. 156.

35. السوابق الجنائيّة وَفق التصنيف القانونيّ قد تشمل جُنحة أيضًا لا جريمة بالضرورة.

خاتمة

شكّلت هبّة أيّار 2021 لحظةً مفصليّة أعادت الفلسطينيّين في الداخل إلى قلب السؤال السياسيّ: سؤال علاقتهم بدولة إسرائيل وبالمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في آنٍ. إنّ العودة إلى هذه اللحظة، أي دراستها بوصفها حدثًا تأسيسيًّا، هي في جوهرها بحث في فاعليّة المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وفي حدود هذه الفاعليّة وإمكاناتها. سعى هذا التقرير إلى مقارَبة هذا الحدث من زاوية غالبًا ما بقيت في الهامش: الخلفيّة الاجتماعيّة–الاقتصاديّة للمتّهَمين الذين قُدِّمت ضدّهم لوائح اتّهام. وقد وفّرت المعطَيات التي تَمَكّنّا من الوصول إليها صورة أوّليّة مُهِمّة؛ إذ أظهرت النتائج أنّ الشريحة الأبرز من بين متّهَمي هبّة الكرامة تنتمي إلى الفئات الأكثر تهميشًا على الصعيد الاقتصاديّ–الاجتماعيّ، وبخاصّة في النقب وَ "المدن المختلطة" التي شكّلت مسرح الاحتكاك الأكثر حدّة. ويعكس ذلك، برأينا، ارتباطًا بنيويًّا بين تكثيفِ السياسات الاستعماريّة–الاستيطانيّة في هذه المناطق (ومنها استقدام جماعات "النواة التوراتيّة")، وحدّةِ الصدام الذي بلغ ذروته خلال الهبّة.[36]

شكّل الاشتباكُ مع جماعات استيطانيّة تابعة للنواة التوراتيّة وغيرها من جهة، وصداميّةُ مشهد الهبّة من جهة أخرى، حالاتٍ غيرَ مسبوقة في تاريخ الحركة والفعل الجماعيَّيْن للداخل؛ إذ إنّ 36% من ملفّات الاتّهام صُنِّفت ضمن ما يسمّى "خلفيّة قوميّة"، و17% "بدافع إرهابيّ"، و17.4% "إرهابيّ وعنصريّ". وهي نِسب تعكس التسييسَ التجريميّ لهذه الملفّات ومحاولةَ تأطيرها ضمن آليّات عقابيّة استثنائيّة. وإلى جانب ذلك، تكشف معطَيات العيّنة التي جرى تحليلها عن حضورٍ فَتِيٍّ جدًّا للمتّهَمين (بمعدّل 22 عامًا)، مع نِسَب مرتفعة للشباب الذين دون 30 عامًا، وخاصّة في النقب. أمّا في ما يتّصل بالخلفيّة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، فرغم تنوُّع الشرائح الاجتماعيّة التي شاركت في أحداث الهبّة، وجد التقرير مؤشّرات أوّليّة تشير إلى أنّ غالبيّة المتّهَمين (من عيّنة التقرير) ينتمون إلى عائلات ذات أوضاع اجتماعيّة هشّة تتمثّل في الأمور التالية: ارتفاع نِسب الأُسَر أحاديّة الوالديّة؛ معدّل أفراد أسْرة أعلى من المعدّل العامّ؛ دخل لا يتجاوز 50% من معدّل دخل الأسْرة العربيّة.

تحيل هذه المؤشّرات جميعًا إلى حاجة بحثيّة ملحّة: تفكيك البعد الاجتماعيّ–الاقتصاديّ في الفعل الجمعيّ والاحتجاجيّ في الداخل، وإعادة إدخاله في صُلْب النقاش حول الحراكات الشعبيّة الفلسطينيّة. لم يرمِ هذا التقرير إلى تناول البعد الاجتماعيّ-الاقتصاديّ بوصفه وحدة تحليل قائمة بحدّ ذاتها، ولا بوصفه معزولًا أو مفصولًا عن السؤال السياسيّ ودراسته، بل تحاول الإسهام نحو رؤية العلاقة الجدليّة بين هذه الأبعاد كافّةً بوصفها طبقات متداخلة للتحليل تُمَكِّنُ الناظر والقارئ والباحث في شؤون الفعل الشعبيّ-الجماعيّ للداخل أن يرى الأبعاد المترامية والمتداخلة لهذا الفعل سواء على مستوياته السياسيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة معًا، إذ إنّ هذه الأبعاد معًا تشكّل رؤيةً وزاويةً أكثر شموليّة لرؤية العلاقات الاستعماريّة-الاستيطانيّة في الداخل وأنماط سيطرتها، وأبعاد وأنماط الفعل والانخراط السياسيّ في مواجَهتها.

ويبدو أنّ السياسة الإسرائيليّة (الاستعماريّة والنيوليبراليّة) تُنتِج جدليًّا أشكالًا جديدة من الفاعليّة تنطلق من الهوامش والمناطق الأكثر هشاشة. ذاك ظهر جليًّا في هبّة الكرامة، وهو ما يحتاج الى دراسات أكاديميّة لتبيانه. وهو -برأينا- ما قد يدفع المؤسّسة والدولة دومًا إلى تعديل وإعادة النظر في بعض تقنيّات الضبط والسيطرة، وهو ما نظنّ أنّه بدأ بعد الهبّة وعلى رأسها قتلُ هوامش العمل التنظيميّ القاعديّ، وعدمُ اقتصار الملاحقة على المركز السياسيّ، بل تجاوُزُ ذلك إلى ما تمْكِن تسميته "الأطراف السياسيّة"، سواء أكان المقصود الحراك الذي يصعد من الهوامش أو من القواعد، كالحراكات الشبابيّة المحلّيّة والتنظيمات العضويّة وغيرها. من هذا المنظور، ورغم عدم ادّعائه التعميم النظريّ-الأكاديميّ، يَخْلص التقرير، بتواضع، إلى ضرورة فتح النقاش وتشجيع الأبحاث الإمپريقيّة

36. للاستزادة، يُنظر: أمارة، أحمد. مرجع رقم 17.

بشأن شريحة المتّهَمين بحيث تستكمل بحثها بأدوات كمّيّة ونوعيّة ظواهراتيّة مع معالجة لمحدوديّات التقرير الحاليّ، ولا سيّما محدوديّة الوصول إلى المعلومات والمعطَيات، وتستقدم وتؤطّر وتحلّل وتتابع أصواتهم (أي أصوات المتّهَمين وعوائلهم) وتصوُّراتهم.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية